

## بيان بمناسبة الفاتح من ماي – عيد العمال العالمي

تُحي الكنفدرالية النقابية للقوى المنتجة اليوم العالمي للعمال في ظرف يتسم بتصاعد غير مسبوق في التضيق على الحريات النقابية، واستمرار سياسات ممنهجة تهدف إلى إضعاف العمل النقابي المستقل وتفريغها من مضمونه.

إننا نعبّر عن رفضنا القاطع للوضع القائم، حيث تواصل السلطات العمومية، ممثلة في وزارة العمل، عرقلة نشاط النقابات المنخرطة في الكنفدرالية، من خلال إجراءات إدارية تعسفية، وضغوط ممنهجة، ولغة تهديد مرفوضة تستهدف قياداتها النقابية. وتشكل هذه الممارسات انتهاكاً صارخاً للحقوق الأساسية، واعتداءً مباشراً على مبدأ الحرية النقابية باعتباره حقاً أصيلاً من حقوق الشعب.

كما ندين التعددية النقابية الشكلية التي تتغنى بها السلطة أمام المجتمع الدولي، والتي تعمل من خلالها على تفتيت القوة العمالية عبر تشجيع وتكثيف النقابات القطاعية في قطاعات الخدمة العمومية، على رأسها التربية والصحة والوظائف العمومي، مقابل منعها في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية مثل البريد والضمان الاجتماعي. وتنتهي هذه السياسة بكسر كل من يخرج عن الصف المرسوم من طرف السلطة، عبر اللجوء إلى الحل القضائي استناداً إلى قوانين مفصلة على المقاس، صيغت في دهاليز نظام لا يعترف بالمعاهدات الدولية لمنظمة العمل الدولية التي صادق عليها.

وفي المقابل، تواصل السلطة فرض احتكار التمثيل النقابي المركزي لصالح الاتحاد العام للعمال الجزائريين وحده، الذي تحول إلى أداة لضبط العمال بدل الدفاع عنهم، وساهم بشكل كبير في إضعاف الحركة النقابية وتفريغها من مضمونها النضالي. ويحدث ذلك في وقت تتعرض فيه الكنفدرالية النقابية للقوى المنتجة، باعتبارها الإطار النقابي المركزي الوحيد المستقل والمسجل قانوناً، إلى استهداف ممنهج لأنها تمثل بديلاً حقيقياً للعمال خارج منطق التبعية.

لقد دفعت هذه السياسات القمعية عدداً من القيادات النقابية إلى المنفى القسري، بينما يواصل آلاف المناضلين داخل الجزائر صمودهم في مواجهة منظومة ترفض الاعتراف بالحق النقابي كحق أساسي، وتتعامل معه كتهديد يجب القضاء عليه.

وفي هذا السياق، نجدد مطلبنا الواضح وغير القابل للمساومة بالإفراج الفوري عن القيادي النقابي علي معمري، ونحمل السلطات المسؤولية الكاملة عن استمرار احتجازه. كما نؤكد أن قضيته لن تطوى، وأن النضال من أجل حريته سيبقى مفتوحاً مهما كانت الضغوط.

إن الكنفدرالية النقابية للقوى المنتجة، وهي تُحي هذا اليوم النضالي، تؤكد أن المعركة من أجل الحرية النقابية لم تعد مسألة مطلبية فحسب، بل أصبحت معركة وجود. وعليه، نجدد التزامنا بمواصلة النضال بكل الوسائل المشروعة، ورفض كل أشكال التدجين والوصاية والإقصاء.

عاشت نضالات العمال  
لاحتكار التمثيل النقابي  
نعم لحرية نقابية حقيقية

الجزائر، في 1 ماي 2026.

